



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>
JTUH
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
 Journal of Tikrit University for Humanities

**Assist. Prof Dr . Nihaya
Mohammed Salih**

 University of Mosul
 College of Basic Education History
 Department
Keywords:
 associations
 century
 housing
 Republican
 1970s,
 woman
ARTICLE INFO**Article history:**
 Received 7 July 2020
 Accepted 26 July 2020
 Available online 28 Aug 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iq

E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

**Social Changes in Libya during the
Republic Era: 1969-1977**
A B S T R A C T

During the period 1969-1977 , Libya witnessed political, economic and social changes specially after the discovery and exporting of oil since 1958. Libya witnessed noticeable social and political changes, a quality shift in Libyan society occurred, and Libyan economy changed from agricultural into oil dependent economy. About 99% of Libyan exports were oil which led to great growth in Libyan national income, whereas few changes occurred in social frames, poor growth in education and health levels in the 1960s of the twentieth century which Led to emergence of new social classes such as labors, middle class (technicians, intellectuals and university graduates). These sectors demanded part of the economical profits and political participation until the coup of army officers on the 1st of September 1969 against monarchy and declaring the republic. Thus, Libyan economy during 1970s witnessed rapid growth. Libya became one of the richest countries in the world. This was reflected on the social side specially education and health .

This study handles the changes in this period.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

 DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.12>
التحولات الاجتماعية في ليبيا في العهد الجمهوري ١٩٦٩-١٩٧٧

أ.م.د. نهاية محمد صالح/ جامعة الموصل/ كلية التربية الأساسية/ قسم التاريخ

الخلاصة

شهدت ليبيا خلال الحقبة ١٩٦٩-١٩٧٧ تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ولاسيما بعد اكتشاف النفط فيها وتصديره منذ عام ١٩٥٨، إذ طرأت على ليبيا تَغْيِرات اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم وحدثت نقلة نوعية في المجتمع الليبي بعد ان تغير الاقتصاد الليبي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يركز على النفط بشكل كبير، وأصبح ٩٩% من صادرات ليبيا تعتمد على النفط مما نتج عنه نمو كبير في الدخل القومي الليبي، وعلى الرغم من التغيرات الطفيفة التي طرأت على الهياكل الاجتماعية ومُسْتَوِيات التعليم والصحة في الستينيات من القرن العشرين، الا أنها أدت إلى بروز فئات اجتماعية جَدِيدَة في المجتمع تمثلت بالعمال والطبقة الوسطى من المهنيين والمتقنين وخريجي الجامعات. وبدأت

هذه الفئات تطالب بجزء من العائد الاقتصادي وبالمشاركة السياسية حتى قيام مجموعة من الضباط الليبيين في اول من ايلول/ سبتمبر ١٩٦٩ باستلام السلطة وإلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري. وعليه شهد الاقتصاد الليبي في السبعينات نمواً سريعاً وأصبحت ليبيا من أغنى دول العالم، وانعكس ذلك على الجانب الاجتماعي ولاسيما في قطاعي التعليم والصحة.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات؛ الجمهوري؛ السبعينات؛ الاسكان؛ القرن؛ المرأة

تمهيد:

انعكس استقلال القرار السياسي الليبي منذ الاول من ايلول /سبتمبر عام ١٩٦٩ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما قرار جلاء القواعد الأجنبية في ليبيا وتأمين النفط؛ وبذلك أصبحت الثروة في يد أبناء الشعب الليبي وأصبح بالإمكان رفع مستوى الخدمات الاجتماعية ولاسيما في قطاعي التعليم والصحة اللذين عانى من تدهور كبير في المدة ما بين ١٩٥١-١٩٦٩^(١).

وعلى الرغم من النشاط الملحوظ في مرحلة الستينيات من القرن العشرين، إلا أن التنمية الاجتماعية قد أصابها الكثير من الاختناقات ونقاط الضعف منها عدم مراعاة عدالة التنمية الاجتماعية ولاسيما السكانية. فقد أهملت القرى والمناطق الريفية مما أدى إلى نزوح سكان الارياف إلى المدن بصورة غير مألوفة وبنسب متفاوتة، مما أدى إلى خلق مشكلة حادة تتمثل في الحاجة إلى المساكن والمرافق الحضرية للنازحين من الارياف، وبهذا أثر النفط بشكل مباشر وغير مباشر على التوزيع الجغرافي للسكان بين عامي ١٩٥٤-١٩٦٤ اي قبل وبعد إكتشاف النفط، فضلاً عن اختلال في المرافق الاجتماعية لعدم مراعاة نظام التعليم احتياجات البلاد الاقتصادية، فقد ظل الاقتصاد الليبي متأخراً ويعاني من مسألة الاعتماد الكلي على النفط وإهمال باقي القطاعات الأخرى حتى عام ١٩٦٩، إذ اقتصر التقدم على قطاع النفط^(٢). وما إن نجح النظام الجديد بقيادة مجموعة من الضباط الليبيين في إنهاء الوجود الاستعماري وركائزه في ليبيا^(٣)، وفي السيطرة على وسائل الانتاج وتحرير الاقتصاد الوطني من قبضة الشركات الأجنبية، حتى انطلق نحو إصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستخدام إيرادات النفط بوصفه مورداً محركاً للتنمية الاقتصادية والذي انعكس بدوره على النواحي الاجتماعية كالتعليم والصحة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى^(٤).

التعليم :

عانت ليبيا في الخمسينات من القرن العشرين من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وترتب على ذلك ضعف الخدمات الصحية والتعليمية وعلى انتشار الأمية في المجتمع الليبي، إذ تفيد بعض الدراسات الصادرة عن الامم المتحدة ان نسبة الأمية كانت تصل في ليبيا إلى حوالي (٩٠%) من سكانه، إلا أن إكتشاف النفط وتصديره أحدث تغييراً طفيفاً في مستوى التعليم^(٥)، ففي عام ١٩٦٥ وضعت الحكومة الملكية اول خطة لمحو الامية وكانت مدتها خمسة عشر عاماً على ان تبدأ عام ١٩٦٦ وتنتهي

عام ١٩٨٠، وقد جاءت الخطة استجابة لعدة مطالب هامة منها، نتيجة الزيادة التي طرأت على الامية نسبة وعدداً، فضلاً عن الدعوات والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الاسكندرية الاول والثاني ١٩٦٣-١٩٦٥ ومؤتمر القمة العربي الاول عام ١٩٦٤^(٦)، اللذين كانا من ضمن توصياتها تحديد موعداً لانطلاق حملة شاملة لمحو الامية في انحاء الوطن العربي كافة تبدأ عام ١٩٦٦ وتنتهي عام ١٩٨٠؛ لذلك قسمت الخطة الى مرحلتين، مرحلة الاعداد تبدأ من عام ١٩٦٦ وتنتهي عام ١٩٦٨، ومرحلة التنفيذ وتبدأ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٨٠^(٧). وعلى الرغم من وجود التشريعات واللوائح والقرارات والخطط التنفيذية التي رسمت لخطة محو الامية في ليبيا، إلا أن تنفيذها واجه صعوبات وعراقيل كثيرة منها، النقص الكبير في عدد المدرسين والفصول الدراسية، ناهيك عن عدم وجود العدد الكافي من الفنيين وعدم التعاون والتنسيق بين المؤسسات الرسمية والشعبية والجهادية؛ لذلك تعطل المشروع وبقي طي الإدراج حتى قيام (ثورة الفاتح من ايلول/سبتمبر ١٩٦٩) وعلان قيام النظام الجمهوري في ليبيا^(٨).

اهتمت الحكومة الليبية الجديدة في عام ١٩٦٩ بالتعليم ونشره، إذ اقرت أن ارتفاع مستوى التعليم لدى الفرد في المجتمع هو دليل على تقدمه ونموه، كما يرفع من مستواه الصحي والمعيشي ويزيد من قدرته على استيعاب التقنية الحديثة؛ إذ ان تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تتطلب خبرات علمية وفنية ومعارف ومهارات ولهذا ركزت الحكومة الليبية على هذا المجال، ولتحقيق هذا الهدف تقرر جعل التعليم مجانياً والزامياً على الليبيين في جميع المراحل الدراسية، فضلاً عن إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية^(٩)، ومن جانب اخر اتخذت الحكومة الليبية قرارات عدة تتعلق بإرساء قواعد الجمهورية العربية الليبية، واعادة الحياة الطبيعية للبلاد، وكان من بينها قرار إعادة فتح المطارات في ليبيا والسماح للطلبة بالسفر لأداء الامتحانات، كما أصدر (مجلس قيادة الثورة) ثلاثة قرارات مهمة، الأول في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ بوجوب استعمال اللغة العربية لغة رسمية للبلاد، اما القرار الثاني الذي صدر في ٢٠ أيلول/سبتمبر بوجوب استعمال تقويم التاريخ الهجري والميلادي معاً، وكما أصدر قراراً بتحريم الخمر وبيعها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩^(١٠)، فضلاً عن اصدارها قرار وزاري عام ١٩٧٠ بالزام جميع المدرسين في المراحل الدراسية كافة بالتدريس دورتين متتاليتين لمحو الامية كضريبة مهنية، ولاسيما انها ادركت خطورة مشكلة الامية على خطط التنمية، كما اصدر مجلس الوزراء قراراً في عام ١٩٧٢ الزم فيه المثقفين بالمشاركة في برامج وحملات محو الامية، مما اسهم في تقليل تكاليف النفقات على التدريس في مجال محو الامية^(١١). ومن هذا المنطلق وضعت وزارة التعليم خططها العشرية (الطويلة الاجل) والثلاثية (قصيرة الاجل) بهدف تقديم افضل الخدمات للمواطنين، فقامت بنشاط واسع في إنشاء الفصول الدراسية والمدارس الجديدة بعد إعادة النظر في مشروعات المباني المدرسية التي كان يجري تنفيذها قبل عام ١٩٦٩^(١٢)؛ ونتيجة لاهتمام الحكومة الليبية لهذا الجانب فقد ازداد عدد الفصول الدراسية إلى ضعف العدد وبلغ عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية لعام ١٩٦٩-١٩٧٠ حوالي (٣١٠٨٤٦) تلميذاً، ثم ارتفع العدد في عام ١٩٧٦-١٩٧٧ إلى نحو (٥٦١٠٨٨) تلميذاً، وفي حين بلغ الاجمالي العام لعدد الطلاب عام ١٩٦٩-١٩٧٠ نحو (٣٦٣٥٤٦) وارتفع عام ١٩٧٦-

١٩٧٧ إلى نحو (٧٧٦٩٧١) طالباً، وكما ارتفع عدد الفصول الدراسية لعام ١٩٦٩-١٩٧٠ من (١١٥٦٢) إلى (٢٧٨٨٢) عام ١٩٧٦-١٩٧٧^(١٣). ولمواكبة الزيادة التي طرأت على أعداد الطلاب والطالبات فقد زاد عدد المدرسين والمدرسات في جميع المراحل الدراسية عدا التعليم الجامعية زيادة كبيرة، ففي العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١ كان العدد (٦١٤٧٦) مدرساً ومدرسة ثم ارتفع العدد ليصل إلى (٣٥٥٠٠) مدرس ومدرسة في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦، فضلاً عن ذلك قامت الحكومة الليبية بإنشاء معاهد للمعلمين والمعلمات والمدارس المهنية بهدف توفير الاكتفاء الذاتي من المعلمين والكوادر الفنية في المجالات كافة والمراحل التعليمية، فقد زاد عدد المعاهد المعلمين والمعلمات من (١٦) معهداً في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ إلى (٥٠) معهداً في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦^(١٤)، وبالتالي ارتفع عدد طلاب معاهد المعلمين والمعلمات من (٢٤٨٥) طالباً وطالبة لعام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ إلى نحو (٢٢٥٢١) طالباً وطالبة لعام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ وبلغ عدد طلبة المعاهد الفنية للعام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ نحو (١٤٥٧) طالباً وزاد في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ إلى نحو (٤٤٧٦) طالباً. وكما تم فتح معهد فني للبنات عام ١٩٧٥ وبلغ عدد الطالبات (١٠٦) طالبة، ثم ارتفع هذا العدد في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ ليصل إلى (٤٩١١٩) طالباً وطالبة وبزيادة قدرها ٢٣٧,٦% عن عام ١٩٦٩^(١٥). كما قامت الحكومة الليبية بإعادة النظر بالمناهج الدراسية وتطويرها، فضلاً عن اهتمامها برياض الأطفال وبتعليم المعوقين ورعايتهم ولأول مرة في تاريخ ليبيا افتتحت مدرسة ((الأمل للصم وضعاف السمع)) بطرابلس مع بدء العام الدراسي ١٩٧٢-١٩٧٣^(١٦)، كما اهتمت الحكومة الليبية بالتعليم الجامعي، ففي عام ١٩٧٠ افتتحت أول كلية للطب في بنغازي، كما تم إنشاء جامعتين في طرابلس وبنغازي بموجب (قرار مجلس قيادة الثورة) بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٣ بعد أن كانت جامعة واحدة في ليبيا حتى عام ١٩٦٩ م^(١٧)، فضلاً عن ذلك تم إنشاء العديد من الكليات العلمية والانسانية والمعاهد التقنية والمراكز الثقافية بحيث ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الليبية من (٣٠٠٠) طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٦٨-١٩٦٩ إلى حوالي (١٧٩٧) طالباً وطالبة لعام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧^(١٨). كما زاد عدد أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الليبية من (١٥٨) عضواً في العام الدراسي ١٩٦٥-١٩٦٦ ليصل إلى (٥١٢) عضواً في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦^(١٩). ومن أجل الاستفادة من الخبرات الخارجية عمدت الحكومة على إرسال البعثات العلمية إلى الخارج فبلغ عدد المبعوثين في العام الدراسي ١٩٧٢-١٩٧٣ نحو (١٣٦٨) طالباً، بينما لم يبلغ عدد الطلبة الموفدين طيلة الاعوام ١٩٦٥-١٩٦٩ أكثر من (٦٣٣) طالباً^(٢٠). وفي العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ وصل عدد المبعوثين إلى الخارج نحو (٤٢٠٠) مبعوث في مختلف الاختصاصات^(٢١). وقد عكست الزيادة السريعة في عدد الطلاب في مجال التعليم العالي زيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي، فمنذ عام ١٩٧٥ ارتفع عدد الجامعات من جامعتين الى تسع جامعات^(٢٢). وقد اشارت الاحصائيات إلى ارتفاع المؤشرات التعليمية في المجتمع الليبي بعد اكتشاف النفط وخلال عشر سنوات للمدة من ١٩٦٥-١٩٧٥، على صعيد الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين من ٢٢% من عدد السكان البالغين إلى ٥٠% ، كما زاد معدلات الالتحاق

بالدراسة الابتدائية خلال تلك الفترة من ٧٨% إلى ١٤٥% عام ١٩٧٥، اما في المرحلة الثانوية فقد ارتفعت من ١٤% عام ١٩٦٥ إلى ٤٥% عام ١٩٧٥، فيما ارتفع مؤشر العالي ارتفاعاً طفيفاً من ١% في عام ١٩٦٥ إلى ٧% في عام ١٩٧٥. وتصاعدت بشكل اكبر في عام ١٩٧٧، كما شهدت مؤشرات نسب الطلاب إلى المدرسين في مختلف المراحل الدراسية تحسناً بسيطاً، بانخفاض في اعداد الطلبة إلى اعداد المدرسين من (٢٦,٦) طالباً فاصلة ستة بال عشرة لكل مدرس عام ١٩٦٠ إلى (٢١,٢) طالباً فاصلة اثنين بال عشرة لكل مدرس عام ١٩٧٥^(٢٣). وإلى جانب ذلك اعتمدت الحكومة الليبية في تعليم الكبار على المساجد والمنارات بشكل كبير ايماناً منها بقدرة هاتين المؤسستين الدينيتين على جذب الدارسين اليها، على اعتبار ان الكبار يألفونها اكثر من غيرها من الاماكن العلم لانهم يأتون اليها لتأدية فرائض الصلاة وتلاوة القرآن وحفظه. وبهدف نشر الثقافة الدينية والعامة وتعليم النشئ والكبار مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره وتجويده بلغ عدد المساجد والمنارات التي كانت تؤدي هذه الوظيفة في نهاية السبعينات من القرن العشرين حوالي (١٥٠٠) مركزاً، وبلغ عدد المدرسين بها (١٧٠٠) معلماً وعدد الدارسين فيها (١٩٠٠٠٠) دارس، وبلغ عدد الموجهين (١٥٠) موجهاً^(٢٤). وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الليبية في سبيل تخفيف حدة الامية إلا أن نسبتها كانت مرتفعة، إذ بلغت ٥٠% في عام ١٩٧٧ حسب الاحصائيات الدولية^(٢٥).

ومن الجدير بالذكر أن المرأة الليبية كان لها دور بارز في المساهمة والمشاركة الفعالة في الخطوات التي لجأت اليها الحكومة الليبية لتطوير المجتمع من خلال اهتمامها وحرصها الشديد على إعطاء المرأة حقوقها بما يتوافق مع تعاليم الدين الاسلامي، فازدادت نسبة الطالبات في المدارس والمعاهد والجامعات انطلاقةً من مبدأ ان العلم هو السلاح الذي يمكن ان تستخدمه المرأة في مواجهة العقبات^(٢٦)، ففي مرحلة الدراسة الابتدائية ازدادت نسبة اقبال الفتيات من ٢٨% في العام الدراسي ١٩٦٥-١٩٦٦ إلى ٤٦% في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦، اما نسبة التعليم الاعدايي فارتفعت من ١١% إلى ٣٢% خلال الفترة اعلاها، وفي مرحلة الثانوية ازدادت النسبة ايضاً من ١٢% في العام الدراسي ١٩٦٥-١٩٦٦ إلى ٢٢% في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦، اما معاهد المعلمات فقد ارتفعت نسبتها من ٣١% إلى ٥١% في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦ وكذلك الحال بالنسبة للمرحلة الجامعية ارتفعت نسبة الطالبات من ٨% في العام الدراسي ١٩٦٥-١٩٦٦ إلى ١٤% في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦^(٢٧). يتضح من النسب أعلاه ان معظم الطالبات اتجهن إلى معاهد تأهيل المعلمات، بينما كان عدد الطالبات اللاتي دخلن الجامعة اقل من ذلك.

ادركت الحكومة الليبية ان التّعليم يعد عاملاً مهماً في تغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع والطريق الذي بمقتضاه تحصل المرأة على عمل مربح، لذلك شجعتها على الدخول إلى المدرسة والمشاركة والعمل في المجالات كافة. وعليه أصدرت الحكومة الليبية بعض القوانين المتعلقة بالمرأة بهدف حمايتها، ومنها قوانين وتشريعات خاصة بالزواج التي تحدد السن القانونية لزواج الفتاة وعدم زواجها بدون رغبتها وعدم زواج الرجل للمرة الثانية الا بعد موافقة الزوجة الاولى، فضلاً عن القوانين

الخاصة بالعمل ومنها القانون الذي صدر عام ١٩٧٢ بهدف حماية المرأة من أي تعصب ضدها في مجال العمل، والذي يؤكد على مساواتها مع الرجل من حيث الراتب ومستوى التعليم ذاته، كما يحق لها التمتع بإجازة حمل إذا قضت ستة شهور متتالية في الخدمة مع نصف راتب لمدة خمسين يوماً، وحددت المدة (٩٦) من قانون العمل ساعات عمل المرأة ونصت على أن لا تعمل أكثر من ٤٨ ساعة اسبوعياً تحت أي ظرف. وفي الوقت نفسه أصبح للمرأة الليبية حق المشاركة في الحياة السياسية، كما حصلت على بعض الحقوق الاجتماعية مثل شراء بعض الممتلكات التي تملكها بمفردها وبيعها^(٢٨). فضلاً عن إقامة الحكومة معسكرات تطوع للفتيات بهدف تنشئة الفتاة تنشئة تتماشى مع مبادئ وقيم المجتمع وغرس روح التعاون بين الفتيات وتعوديهم على تحمل المسؤولية، فضلاً عن تدريبهن على السلاح دفاعاً عن الثورة والوطن^(٢٩). وعلى الرغم من ذلك نجد أن مشاركة المرأة في العمل كان ٥% حسب الإحصاء السكاني الذي أجري عام ١٩٧٣ وهذه نسبة ضئيلة حسب رأي المتخصصين والمسؤولين، لذا شجعت الحكومة الليبية النساء على المشاركة في القوى العاملة، فازدادت نسبة مشاركتهن في مهن معينة مثل التدريس والتمريض والطباعة^(٣٠)، إلا أنها لم توظف في وظائف تمكنها من الإشراف على الرجال مثل مديرة مصرف رئيسي أو مهندسة حقل. أما إذا كلفت بأعمال تحتاج لإصدار أوامر أو اتخاذ قرارات فأنها تشرف على النساء أو رجال أقل منها مستوى تعليمياً. وعليه فإن النساء الليبيات تركزن بكثرة في مهن الفنيين والموظفين -الكتبة- والخدمات، بينما تركز الرجال في مهن البيع والانتاج ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة، منها نقص مستوى تعليم المرأة والتنشئة الاجتماعية التي تحت المرأة على أن تضع اسرتها في المرتبة الأولى واعطاء أهمية ثانوية للعمل^(٣١).

الصحة :

كانت الامكانيات الصحية في ليبيا خلال العهد الملكي ١٩٥١-١٩٦٩ متواضعاً جداً، مما أدى إلى انتشار بعض الامراض بين افراد المجتمع الليبي وبخاصة امراض العيون، ناهيك عن وفيات الاطفال بنسبة كبيرة خلال الخمسينات القرن الماضي^(٣٢).

تعد الرعاية الصحية من ابرز مؤشرات التنمية الاجتماعية، التي اولتها الحكومة الليبية خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٧ اهتماماً كبيراً وذلك بتوفير الخدمات الصحية وتطويرها واعتبارها هدفاً اساسياً من اهم اهداف التغيير الاجتماعي وضرورة من ضرورات التقدم الحضاري، وقد تبلور هذا الاهتمام من قبل الحكومة الليبية بتوفير الخدمات الصحية وإنشاء العشرات من المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية، التي ارتفع عددها إلى (١١٣) في عام ١٩٧٥^(٣٣)، وازدادت بشكل ملموس عام ١٩٧٧، بينما كان العدد عام ١٩٦٩م لهذه المراكز يبلغ (٥) فقط^(٣٤)، وبالمثل بلغت الزيادة في مراكز رعاية الامومة والطفولة ومراكز معالجة التدرن والتراكوما (امراض العيون)، فضلاً عن ذلك فقد حدث تحسن ملحوظ في الخدمات الصحية في المستشفيات، إذ ارتفع عدد الأسرة من (٧٥٨٩) عام ١٩٧٠م إلى (١٢٢٤١) سريراً عام ١٩٧٦م أي بمعدل (١٨) سريراً لكل (١٠٠٠) نسمة^(٣٥)؛ ونتيجة لجهود الحكومة الليبية في مجال الصحة فقد ازدادت اعداد المستشفيات والعيادات، ففي عام ١٩٦٥ كان المستشفيات (٣٤) مستشفى في

ليبيا ولم تكن في ليبيا تلك الفترة اي عيادة مجمعة، إلا أنه في عام ١٩٧٠ ارتفع عدد المستشفيات إلى (٤٥) مستشفى، فضلا عن الاهتمام بالعيادات المجمع، إذ أنشئت عيادة في طرابلس ومجهزة بالوسائل العلمية والطبية القادرة على تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف التخصصات. وفي عام ١٩٧٧ زاد عدد المستشفيات إلى (٥٣) مستشفى في ليبيا، فضلاً عن ارتفاع عدد العيادات إلى (٢٨) عيادة في العام نفسه. كما ازداد عدد الأطباء من (٣٦٣) طبيباً في عام ١٩٦٥ إلى نحو (٧٨٣) طبيباً في عام ١٩٧٠ وبمعدل طبيب لكل (٢٥٦٢) مواطناً، وبفضل الجهود التي بذلت لأعداد الكوادر الطبية من جانب المؤسسة الصحية ارتفع عدد الأطباء إلى (٢٧٧٩) طبيباً في عام ١٩٧٥ وبمعدل طبيب لكل (٩٦٥) مواطناً، أما الممرضين فقد ارتفع عددهم من (٣٠٧٣) ممرضاً في عام ١٩٧٠ إلى (٩٣٦٨) ممرضاً في عام ١٩٧٥^(٣٦). كما تمكنت وزارة الصحة من مكافحة الأمراض المستوطنة والسارية كالمالاريا والتراخوما والبلهارسيا والجذام وذلك بتجهيز المستشفيات بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية وفتح مراكز توعية والإرشاد الصحي للمواطنين مما أسهم في انخفاض معدلات الوفيات ولاسيما الاطفال، فعلى سبيل المثال انخفض معدل وفيات الرضع من (١٥٨) في الالف عام ١٩٦٠ إلى (١٢٢) بالالف عام ١٩٧٥، والامر ذاته بالنسبة لمعدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة من العمر من (٣٠) بالالف عام ١٩٦٠ إلى (٢٤) بالالف عام ١٩٧٥، كما قلت هذه النسبة في السنوات اللاحقة، فضلاً عن ذلك أنشئت الحكومة الليبية مدارس ومعاهد وكليات طبية وارسال البعثات العلمية إلى الخارج التي بلغ عددها في مختلف الاختصاصات في عام ١٩٧٧ نحو (٤٢٠٠) مبعوث بهدف التّهُّوض بالخدمات الصحية واعداد كوادر متخصصة بمختلف المجالات بقصد الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن العمالة الاجنبية^(٣٧). ويتضح مما سبق ان مؤشر الرعاية الصحية شهد نمواً وتحسناً واضحاً في مخرجاته نتيجة اهتمام الحكومة الليبية بتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية للمواطنين في البلاد ادراكاً منها بأهمية الفرد السليم والمعافى من الامراض في بناء المجتمع.

الاسكان:

اعلنت الحكومة الليبية منذ عام ١٩٦٩ أن احد اهدافها هو تطوير قطاع الاسكان وتوفير السكن الصحي لكل اسرة ليبية كضرورة اجتماعية، ولاسيما إن ٤٠% من السكان كانوا يعيشون في الكهوف والاكواخ حول المدن الرئيسية وفي داخلها إذ كانت تنتشر عشرات الالاف من بيوت الصفيح والقش وجريد النخيل في العهد الملكي^(٣٨). ومن خلال خطط الاسكان التي قامت بها الحكومة الليبية توفرت مئات الالاف من الوحدات السكنية وتم القضاء على الاكواخ المنتشرة وحلت محلها الأحياء المدنية، فقد بلغ مجموع المساكن التي كانت في حوزة المواطنين قبل الثورة حوالي (٥٩٥٦) مسكن فقط، في حين ازداد هذا العدد بعد عام ١٩٦٩ وحتى نهاية عام ١٩٧٤ إلى نحو (٣٨٦١٦) مسكناً^(٣٩)، بعد أن اصدرت الحكومة الليبية قانوناً بإنشاء المؤسسة العامة للإسكان في ١٧ كانون الاول عام ١٩٧٠ لتقوم بتحمل اعباء مشكلة السكن^(٤٠)، وقد استطاعت هذه المؤسسة من أنجاز العديد من المساكن وتوزيعها على المواطنين، إذ بلغ ما انجز من مساكن ووزعت على المحتاجين وذوي الدخل المحدود حتى عام ١٩٧٦

نحو (١٠٣٨٣٠) مسكناً^(٤١)، وتقدر ما تم انجازه حتى عام ١٩٧٧ نحو (٣٢٠٠٠) مسكنٍ وكان ذلك بهدف القضاء على سياسة تأجير البيوت والمساكن، فضلاً عن تقديم الحكومة القروض العقارية للمواطنين التي وفرت لهم امكانيات واسعة لبناء وتملك مساكن حديثة^(٤٢).

أدى زيادة عائدات النفط إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وانعكس ذلك على السكان ودخل الفرد الليبي وانخفاض نسبة البطالة في البلاد، إذ ارتفع عددهم من (١،٩٣٨٠٠) ألف نسمة عام ١٩٧٠ إلى نحو (٢،٩٩٣) مليون نسمة في عام ١٩٧٧، كما بلغ دخل الفرد الليبي من الناتج المحلي الاجمالي حوالي (١٨٦٢) دولاراً للفرد عام ١٩٧٠، وارتفع إلى نحو (٦١٩٢) دولاراً عام ١٩٧٧، وارتفع دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي من (١٦٠٨) دولارات للفرد عام ١٩٧٠ إلى نحو (٥٧٢٥) دولاراً عام ١٩٧٧، وهذا يشير إلى أن دخل الفرد قد تضاعف طيلة السنوات الست الاولى من قيام النظام الجمهوري ثلاث أضعاف، وقد تميز زيادة دخل الفرد في ليبيا بالتحسن النسبي في التوزيع، وخلق نوع من التقارب في الدخول بين افراد المجتمع وكذلك بين المناطق المختلفة في ليبيا^(٤٣).

وعلى الرغم من النمو السكاني الكبير في ليبيا إلا أن حجم القوى العاملة بها لم يكن بمقدوره تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الايدي العاملة؛ لذلك اضطرت الحكومة الليبية إلى الاعتماد على العمالة الاجنبية، وتشير احصائيات القوى العاملة في ليبيا إلى نسبة العاملين غير الليبيين ارتفعت من ١٣،٨% عام ١٩٧١ إلى ٢٢% عام ١٩٧٣ و ٣٥،٨% عام ١٩٧٦، كما تقيد هذه الاحصاءات إلى ان هذه النسبة وصلت في قطاع المناجم والمحاجر إلى ٤٣،٦% وفي قطاع التشييد إلى ٣٩،٥% من مجموع العاملين في هذه الأنشطة^(٤٤). ويبدو ان بسبب قلة الخبرات الليبية في هذا المجال كان دافعاً لفتح الباب امام العمالة الاجنبية.

يتضح مما تقدم أن عائدات النفط وسياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية في السبعينات من القرن العشرين اثرت على السكان والدخل القومي وبالتالي دخل الفرد مما اسهم في تحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية، ولقد صاحب هذا التحول التقدم في قوى ومستوى الانتاج ، فضلاً عن التعليم والصحة والاستقرار الديموغرافي للسكان .

المؤسسات الاجتماعية:

اتجهت الحكومة الليبية إلى توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية، فأولت اهتماماً بقطاع الشباب والشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي لتلبية حاجات المجتمع من خلال وضع برامج الرعاية الاجتماعية واجراء البحوث والدراسات على الظواهر الاجتماعية عن طريق المؤسسات الاجتماعية القائمة او التي تم استحداثها لتغطية احتياجات المواطنين وتنمية المجتمع وتحريك قطاعاته المختلفة^(٤٥). وقد بلغ عدد المستفيدين والمستفيدات من خدمات مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية في عام ١٩٧٠ نحو (٨٢٠) طفلاً و (٢٨١) فتاة ونحو (١٠٧) من الامهات، ثم ارتفع العدد عام ١٩٧٤، فكان (١١١٢) طفلاً و (٢٩٣) فتاة ونحو (٢٩٦) من الامهات، وبلغ مجموع المستفيدين من دور رعاية البنين والبنات عام ١٩٧٠ نحو (٦١٥) وانخفض عام ١٩٧٥ إلى نحو (٤٩٩) مستفيداً. وأقيمت دور رعاية للمسنين فبلغ مجموع

المستفيدين منها عام ١٩٧٠ نحو (١٧٠) ثم ارتفع إلى نحو (٢٤٩) مستقيدا عام ١٩٧٥^(٤٦). كما شجعت الحكومة الليبية الجمعيات الاهلية والنسائية والجمعيات التعاونية على بذل الجهود التطوعية والمشاركة في بناء الدولة من اجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري في البلاد. وقد بلغ مجموع الجمعيات النسائية الاهلية (٣٠) جمعية في عام ١٩٧٥، وقدمت الحكومة لها مساعدات مالية بلغت قيمتها نحو (٢٠٠٠٠) دينار ليبي لعام ١٩٧٠-١٩٧١ وارتفعت بشكل مستمر حتى وصلت عام ١٩٧٥ إلى (٦٠٠٠٠٠) دينار ليبي . وكما ارتفع عدد الجمعيات التعاونية من (٣٩) جمعية عام ١٩٧٠-١٩٧١ إلى (٤٨) جمعية عام ١٩٧٥-١٩٧٦ وكانت نشاطات هذه الجمعيات مختلفة، فبلغ عدد الجمعيات الاستهلاكية نحو (٢٨) جمعية، وعدد جمعيات النقل نحو (١٦) جمعية، وبلغ عدد جمعيات سيارات الاجرة (٣) وجمعية لمقاولي البناء، وكما تم إنشاء الوحدات الاجتماعية المتنقلة لخدمة المواطنين بالمناطق البعيدة لتقديم الرعاية الاجتماعية والتوعية الصحية والثقافية، وقد بلغ عدد الوحدات المتنقلة عام ١٩٧٥ نحو (١٣) وحدة. ومن اجل اعداد الكوادر الفنية المؤهلة على اساليب العمل والخدمة في هذا المجال، اقامت الحكومة الليبية معاهد الخدمة الاجتماعية، وقد بلغ عدد خريجها حتى عام ١٩٧٤-١٩٧٥ نحو (٢٣٧) متخرجا، وازدادت في السنوات اللاحقة، كما اهتمت الحكومة بالرياضة وشجعت إنشاء الاندية الرياضية ونشاطاتها^(٤٧).

النقل والمواصلات:

اقتصرت طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية في الخمسينات من القرن الماضي على الطرق التي أنشأها الاستعمار الايطالي والادارة العسكرية البريطانية-الفرنسية، لنقل البضائع والجنود ولخدمة مصالحهم الاستعمارية، واستمرت هذه الطرق دون تغيير حتى بداية الستينات من القرن الماضي واكتشاف النفط وتصديره، مما أدى الى تحسن الاقتصاد الليبي فبدأ الاهتمام بشبكة الطرق المعبدة، فقامت الحكومة الملكية بتعبيد بعض الطرق التي تربط بين المدن، كما بدأت الموانئ الليبية في استقبال معدات التتقيب عن النفط والسلع الغذائية، الامر الذي زاد من نشاط الموانئ، ولاسيما أن معظمها اصبحت بأضرار بالغة في الحرب العالمية الثانية وأصبحت مهمة فيما عدا مينائي درنه وطبرق اللذين استمرا في خدمة الوجود العسكري البريطاني ليبيا. وفي عام ١٩٦٠ قامت عدة شركات ايطالية وبريطانية بتنسيير خطوط جوية وتجارية لها، فضلا عن تأسيس شركة طيران جديدة سميت بأسم (ليبيا فيا) والتي أستمريت في العمل حتى صدور القانون رقم ٢٨ لعام ١٩٦٤ الخاص بإنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية الليبية^(٤٨).

ولأهمية قطاع النقل والمواصلات في انجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فقد خصصت الحكومة الليبية ومنذ عام ١٩٦٩ الاعتمادات اللازمة لإنجاز المشاريع المتعلقة بكل نشاط من نشاطات قطاع النقل والمواصلات، فضلاً عن اصدار قراراً بتأميم الشركات القائمة على أعمال النقل للركاب وإنشاء المؤسسة العامة للنقل الركاب في ٢٨ كانون الاول ١٩٧١م، كما تم إنشاء الشركة الليبية العامة لإنشاء

الطرق وصيانتها بموجب القانون رقم (٧٧) لعام ١٩٧١ والشركة الوطنية للطرق بموجب قانون رقم (١٤٤) لعام ١٩٧٢م وشركة مصراته العامة بموجب القانون رقم (٦٨) لعام ١٩٧٣^(٤٩). وقد قامت هذه الشركات منذ انشائها بتنفيذ العديد من مشروعات الطرق والجسور، فضلاً عن قيامها بإصلاح وصيانة العديد من الطرق والجسور ومطاري طرابلس وبنينة الدوليين. وكما ازداد طول شبكات الطرق الرئيسية في ليبيا من (٥٨٠٠) كم إلى (٨,٨٠٠) كم بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٧، كما أولت الحكومة الليبية اهتماماً بتطوير وإنشاء الموانئ البحرية والرفع من مستوى الخدمات حتى تتمكن من استيعاب حجم البضائع الواردة والصادرة الأخذ في الازدياد والنتيجة من ضخامة المشاريع التي تضمنتها خطط التحول الاقتصادي، ولهذا تم إنشاء المؤسسة العامة للموانئ والمناير بموجب قانون رقم (٨٢) لعام ١٩٧٠. وبدأت المؤسسة بعملية توسيع الموانئ القائمة وبناء حواجز وامواج لها ومن هذه الموانئ : طرابلس وبنغازي ودرنة وزوارة وسرت وراس لانوف اعتباراً من السنة الأولى للخطة الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥، فضلاً عن إنشاء موانئ جديدة ومن أهمها ميناء مصراته وميناء المجمع الصناعي بالبريقة، وتم تجهيز الموانئ بالمعدات البرية والبحرية منها: القاطرات البحرية والرافعات العائمة والحاويات ومعدات لاسلكية وورش وقطع غيار وغيرها؛ واسهم ذلك في زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ من (٣,٦) ملايين فاصلة ستة بال عشرة طن بضائع في عام ١٩٧٠ إلى (١٠,٢) مليون طن بضائع في عام ١٩٧٥^(٥٠). ومن أجل تسهيل نقل البضائع الجافة قامت الحكومة الليبية بشراء أول سفينة في عام ١٩٧١، وهي سفينة الشحن الأفقي (التمساح) والتي بلغت حمولتها (٢,٩٠٠) طن وبعد عام انضمت إلى هذا الأسطول التجاري السفينتان: صبراتة، وجرمة وهما من النوع التقليدي وحمولة كل منهما كانت (٢,١٠٠) طن. وفي عام ١٩٧٤ انضمت إليها السفينة: درنة، هي من النوع الأفقي وحمولتها (٢,٩٠٠) طن، ثم دعم الأسطول بسفينتين في عام ١٩٧٥، إحداهما من النوع التقليدي وهي سفينة ابن ماجة وحمولتها كانت (٧,٥٠٠) طن، والثانية من النوع الأفقي وهي سفينة غات وحمولتها كانت (٢,٩٠٠) وفي عام ١٩٧٧ انضمت إلى الأسطول التجاري الليبي السفينتان: ابن بطوطة وأبن جبير وحمولة كل منهما كانت (٧,٥٠٠) طن. وفي العام نفسه انضمت إلى الأسطول البحري أول باخرة ركاب وهي غرناطة والتي بلغت حمولتها الكلية (١٠,٨٤٠) طناً وطاقة الاستيعابية بلغت (١٠٠٠) راكب، كما شاركت ليبيا في تأسيس عدة شركات بحرية مشتركة منها ما هو بالنقل البحري بواسطة ناقلات النفط وسفن البضائع الجافة، ومنها ما هو خاص ببناء وإصلاح السفن، وذلك بهدف التعاون مع الدول العربية، فضلاً عن إيفاد (٤٤٤) طالباً من حملة البكالوريا إلى الخارج ما بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٧ للدراسة في الكليات البحرية في كل من بريطانيا وإسبانيا واليونان ومصر من أجل تكوين العناصر القادرة على إدارة مشاريع التنمية بالموانئ وتشغيلها وصيانتها. كما تم إنشاء مركز تدريب بسعة (٥٠٠) متدرب لأعداد الفنيين في أعمال الميكانيكا والكهرباء واللاسلكي وأعمال الصيانة والتخزين واستخدام المعدات البحرية وغيرها. إلى جانب اهتمام الحكومة الليبية بإنشاء وتنمية الأسطول النفطي لنقل النفط ومنتجاتها. فمن سفينة واحدة (أم الفروند) التي تكون منها الأسطول النفطي قبل خطة التحول ١٩٧٣-١٩٧٥، فقد قفز الأسطول قفزة كبيرة في عام ١٩٧٣ ليصل الأسطول

إلى عشرات السفن في عام ١٩٧٧ ومنها: البريقة، راس لانوف، السرير، ومرسى البريقة، وانتصار، والزوتية، والسدرية وغيرها^(٥١).

حظي النقل الجوي باهتمام الحكومة الليبية نظراً لأهميته في النقل السريع، ولاسيما أن ليبيا دولة مترامية الاطراف تزيد مساحتها عن (١,٧٦٠) كم^٢، وينتشر سكانها قليلاً على شكل تجمعات متناثرة وخاصة في المناطق الداخلية، فبدأت بإنشاء اسطول متكامل للنقل الجوي الداخلي والخارجي وخصصت المبالغ اللازمة لشراء عدد من الطائرات المتوسطة والقصيرة المدى وإنشاء مطارات ومهابط جديدة للطائرات مثل مطارات غات، مصراته، مطار طرابلس العالمي^(٥٢). هذا مما اسهم في نمو حركة الملاحة الجوية بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٧، إذ تم اضافة طائرتين إلى الاسطول الجوي قبل خطة التحول الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥. ثم تم تعزيزه بثلاث طائرات بوينج (٧٢٧) وست طائرات فوكر في نهاية الخطة^(٥٣). مما مكن شركة الخطوط الجوية العربية الليبية التي تم تأسيسها عام ١٩٧٥ من افتتاح خطوط جديدة أضيفت إلى شبكة رحلاتها على المستويين الداخلي والخارجي، كما ارتفع عدد طائرات الاسطول الجوي من طائرتين عام ١٩٧٠ إلى ١٤ طائرة حديثة عام ١٩٧٧، منها (٦) طائرات بوينج (٧٢٧) و(٨) طائرات فوكر لخدمة (١٢) نقطة خارجية و(٨) داخلية^(٥٤).

وبهدف تقديم خدمات أفضل في مجال النقل الجوي عملت الحكومة الليبية على افتتاح مكاتب خطوط جوية في داخل وخارج ليبيا، فضلاً عن إنشاء معهد للطيران المدني عام ١٩٧١ لتدريس علوم الطيران المختلفة، كما تم إنشاء ناد للطيران في عام ١٩٧٢ بفروعه الثلاثة في كل من طرابلس وسبها وبنغازي ثم اضيف بعد ذلك فرع آخر في طبرق لغرض تدريب الشباب على قيادة الطائرات الخفيفة، فضلاً عن ارسال بعثات طلابية إلى الخارج للدراسة والتدريب في مجال الخدمات الملاحية ولاسيما في مجال قيادة وهندسة الطائرات^(٥٥). واهتمت الحكومة الليبية بالمواصلات السلكية واللاسلكية لمسيرة الاحتياجات المتزايدة عليه، ولاسيما ان ليبيا كانت تفتقر الى وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في عهد المملكة الليبية المتحدة، إذ كان الاتصال بين طرابلس وبنغازي لا يتم الا عن طريق هاتف لاسلكي مع وجود مقسمات قديمة تخدم ولايتي طرابلس وبنغازي حتى بداية الستينات، إذ تم وضع برنامج لتجديد المقسمات وطرح مشروع مد خط دولي يصل ما بين أوربا والشرق عن طريق إيطاليا وتونس ومصر إلا أنه لم ينفذ بالكامل في تلك الفترة^(٥٦). ولتحقيق ذلك صدر قانون رقم (٨٣) لعام ١٩٧٠ بإنشاء المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بدلاً من الادارة العامة للبريد، واخذت المؤسسة على عاتقها إنشاء العديد من مكاتب البريد في مختلف انحاء البلاد، على سبيل المثال في طرابلس وبنغازي وسبها ومصراته وأجدابيا وفي غيرها من المدن والقرى. وقد بلغ عدد هذه المكاتب حتى عام ١٩٧٥ حوالي (١٧٧) مكتب بريد، فضلاً عن (١٠٧) وكالات أهلية موزعة على مختلف البلديات^(٥٧). كما اهتمت الحكومة الليبية بقطاع الكهرباء، فأنشئت المؤسسة العامة للكهرباء التي قامت بدورها بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء منها البخارية والغازية والديزل، وبلغ اجمالي الطاقة المولدة من هذه المحطات في عام ١٩٧٤ حوالي (١٢٦٠) ميجاوات، بينما لم تكن الطاقة الكهربائية تتجاوز قبل عام ١٩٦٩ (٢٠٢,٩)

ميجاوات، وعليه بلغت الزيادة في اجمالي الطاقة ٦٠٠ بالمئة تقريباً، فضلا عن انشاء المحطات البخارية، ومعاهد للتدريب على توليد الطاقة الكهربائية، وارسال البعثات للتدريب في الخارج ومتابعة وتنفيذ وتصنيع الآلات والشبكات الكهربائية؛ ولهذا بلغت مخصصات هذا القطاع في الفترة من ١٩٦٩-١٩٧٤ نحو (٢٣٥،٧٦٥،٥٧٦) دينار ليبي، في حين ان مخصصاته في الستينات من القرن الماضي لم يكن يتجاوز (٢٣،٧٥٠،٠٠٠) دينار ليبي، كما بلغ الانجاز في اقامة شبكات الجهد الفائق (٢٢٠) كيلو فولت والعالي ٣٠،٦٠ كيلو فولت، والجهد (١٠،٨) كيلو فولت، في حين أنه لم يزد قبل عام ١٩٦٩ على (٢٤٨٠) كيلومتر^(٥٨).

نلاحظ مما سبق بأن الحكومة الليبية عملت منذ عام ١٩٦٩ على ارساء أسس سياسية واقتصادية واجتماعية، لمواجهة مظاهر الاختلال ونقاط الضعف في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولنقل المجتمع الليبي الى واقع اكثر تقدماً وتطوراً عما كانت عليه في عهد المملكة الليبية ١٩٥١-١٩٦٩. وعليه شهدت فترة السبعينات في ليبيا تطورات هامة في المجالات الاجتماعية من التعليم والصحة والسكان والضمان الاجتماعي، وتحققت معدلات نمو مختلفة بعضها مرتفع وبعضها منخفض في القطاعات كافة، فالاهتمام بهذه القطاعات ينمي الموارد البشرية، وبالتالي تحقيق تنمية شاملة في المجتمع .

الخاتمة

لقد رافقت التطورات السياسية في ليبيا منذ عام ١٩٦٩ تطورات كبيرة في المجالات الاجتماعية ولاسيما في قطاعي التعليم والصحة، فقد شهدت فترة السبعينات القرن الماضي تحولاً كبيراً في إعداد المدارس والفصول الدراسية وإعداد المدرسين والمدرسات ولاسيما بعد ان أصبح التعليم الزامياً ومهياً للسكان حتى في المناطق النائية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الليبية في سبيل تخفيف حدة الامية إلا أن نسبتها كانت مرتفعة، إذ بلغت ٥٠% في عام ١٩٧٧ حسب الاحصائيات الدولية. والى جانب ذلك تحسنت الخدمات الصحية في ليبيا، فقد انتشرت المراكز الصحية والعيادات والمستشفيات والمستوصفات في انحاء البلاد كافة، مما ساهمت في انخفاض نسبة الوفيات وزيادة معدل الولادات في البلاد وهذا دليل على نجاح الخدمات الطبية في أداء نشاطاتها وتحسن المستوى الصحي والمعيشي للسكان خلال فترة الدراسة.

وعلى الرغم من النمو السريع الذي حققه النظام الجمهوري للمدة ١٩٦٩ - ١٩٧٧ في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية وما قامت بها الحكومة من تنفيذ مشاريع ضخمة، وارتفاع معدلات نمو السكان، الا أنه أدى إلى ارتفاع الطلب على الايدي العاملة الاجنبية، بهذا لم تكن ليبيا في السبعينات تختلف عن ليبيا في الستينات من القرن الماضي من ناحية الاعتماد على العمالة الاجنبية ولاسيما بعد اكتشاف النفط ، ولقد استمر الاعتماد بالتزايد في السبعينات والثمانيات من القرن العشرين. ومازالت ليبيا بلداً نامياً في خصائصها الاجتماعية وبجاجة الى خطط تنموية شاملة اكثر ولاسيما ان النفط ثروة قابلة للنضوب.

- (١) نصر الدين بشير العربي، دراسة للجانب التاريخي في فكر معمر القذافي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، (طرابلس، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٧.
- (٢) علي معمر عبد المؤمن، إيرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا ١٩٦٠-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، (الأردن، ١٩٩٦)، ص ٩٧؛ حسن رمضان علي الفرجاني، التحضر في ليبيا، معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي، (الكويت، ١٩٧٢)، ص ٤-٥.
- (٣) بدأ التخطيط العملي لثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر منذ عام ١٩٥٩ في مدينة (سبها) في جنوب ليبيا عندما كان تنظيم الضباط ((الوحدويون الأحرار)) الاثني عشر آنذاك طلاباً في المدارس الثانوية حينما شكلوا الخلية الأولى للثورة بقيادة الملازم معمر القذافي، وقد تمكنوا من الانقلاب على السلطة بعد عشر سنوات وانهاء الحكم الملكي في اول من ايلول/سبتمبر ١٩٦٩ وعلان قيام النظام الجمهوري في ليبيا. للتفاصيل ينظر: محمد عبد الرزاق مناع، ثورة الفاتح من سبتمبر ابعادها ومراميها، دار مكتبة الفكر، ط ٢، (طرابلس، ١٩٧٢).
- (٤) عباس بدر الدين، انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية، مجلة الشورى، العدد ٤، تموز/يوليو، (ليبيا، ١٩٧٦)، ص ٦٧-٧٠.
- (٥) www.ijsr.net. Libya history background, international journal. عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ٩٧.
- (٦) انعقد مؤتمر القمة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ في مبنى جامعة الدول العربية وحضرته وفود (١٣) دولة عربية بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر للبحث في قضية فلسطين ولمواجهة خطة (إسرائيل) وتهديداتها بتحويل مجرى نهر الاردن ، واستمر المؤتمر حتى مساء يوم ١٦ كانون الثاني/يناير، وصدر البيان الختامي عن المؤتمر الذي ادان الممارسات الإسرائيلية وسياساتها العدوانية وانهاء الخلافات بين الدول العربية، كما تقرر انشاء قيادة عربية عسكرية موحدة، فضلاً عن انشاء هيئات خاصة تتابع تنفيذ قرارات المؤتمر. للتفاصيل ينظر: خالدة إبراهيم خليل، مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين ١٩٦٤-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل، ٢٠٠٣)، ص ٣٨-٥٢.
- (٧) اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى حول واقع الامية وتعليم الكبار والجهود المبذولة حياله، (ليبيا، ٢٠٠٩)، ص ٧.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) صلاح كردوس، "خطط مكافحة الامية في ليبيا"، مجلة تعليم الجماهير، العدد (٣٢)، مجلد (٥)، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، بغداد، ١٩٧٨، ص ٩٠-٩١؛ وزارة الاعلام، منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر محلياً وقومياً وعالمياً ١٩٦٩-١٩٧١، الإدارة العامة للإرشاد القومي، (ليبيا، ١٩٧١)، ص ١٢٣.
- (١٠) عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي ١٩٨٦-١٩٦٩، دار الفكر، (طرابلس، ١٩٧١)، ص ٣٥؛ منصور عمر الكيخيا، القذافي وسياسة المتناقضات، مراجعة: يوسف المجريسي، مركز الدراسات الليبية، (أكسفورد، ٢٠٠٧)، ص ١١٢.
- (١١) اللجنة الشعبية للتعليم، المصدر السابق، ص ١٣.
- (١٢) عبد الغافر عبد السلام، علي قجام، "منجزات ثورة الفاتح خلال ست سنوات"، مجلة الثقافة العربية، العدد (٩)، ايلول، طرابلس، ١٩٧٩، ص ٨٤.

- (١٣) محمد زيد "حول السكان والتنمية الجماهيرية"، مجلة الشورى، العدد(٢)، شباط، طرابلس، ١٩٧٩.
- (١٤) عبد الرحمن محمود الحص، المملكة الليبية في عهد بطل استقلالها الملك ادريس الاول المعظم ١٩٦٥، دار نشر الآداب، (ليبيا، ١٩٦٥)، ص١٠٦؛ عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- (١٥) Agella AH Elabbar, National Libyan public education reform: Entire Transformative Strategies, 20202026, American journal of Educational Research, vol,5, No.10, 2017, p1045. ؛ زيد ، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤.
- (١٦) ينظر وزارة الاعلام، ثورة الفاتح، ص ص ١٢٠-١٢٤؛ عبد السلام، قجام، المصدر السابق، ص٨٧.
- (١٧) تم تغيير تسمية الجامعتين (طرابلس، بنغازي) إلى جامعة الفاتح وجامعة قاريونس واصبحت جامعة الفاتح تضم عشر كليات، بينما جامعة قاريونس تضم ثمانى كليات، فضلاً عن مركز للبحوث. للتفاصيل ينظر: علي الحوات، التّعليم العالي في ليبيا واقع وافاق، منشورات مكتبة طرابلس التّعليمية،(طرابلس، ١٩٩٦)، ص ص ٧٢-٧٤.
- (١٨) زيد، المصدر السابق، ص ٤٤ ؛ الحوات، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (١٩) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ١١٠.
- (٢٠) حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٤٢٠.
- (٢١) مجلة المجالس الكويتية، العدد(٣٣٧)، تشرين الاول، (الكويت، ١٩٧٧)، ص١٧.
- (٢٢) Nick Clark, Education in Libya, Wenr world education, july1, 2004. www.wenr.wes.org.
- (٢٣) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ١١٢.
- (٢٤) اللجنة الشعبية للتعليم، المصدر السابق، ص ٢٠.
- (٢٥) عبد السلام رحومة، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا، الدار الجماهيرية،(طرابلس، ١٩٨٨)، ص ٦٢.
- (٢٦) وزارة الاعلام، ثورة الفاتح من سبتمبر، ص ص ١٣٧-١٣٨؛ مجلة اللواء، "الثورة مستمرة ولو كره المتآمرون"، عدد خاص، ايلول، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٢٠-٢١؛ زيد، المصدر السابق، ص ٤٤.
- (٢٧) محمد عبد الحميد الطولي، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية ومشاركتها في العمل"، مجلة كلية الآداب والعلوم، جامعة المرج، العدد ٢، السنة الثانية، (ليبيا، ١٩٩٨)، ص ١٩.
- (٢٨) الطولي، المصدر السابق، ص ص ٢٠-٢١ ؛ Helen Chapin Mets, Libya country study , federal research division, library of congress, (Washington,1987), p94.
- (٢٩) ينظر: محمد ماهر فهم، "المرأة وثورة الفاتح من سبتمبر"، مجلة الثقافة العربية، العدد(١٠)، تشرين الاول، ليبيا، ١٩٧٩، ص ص ١٤٧-١٤٩؛ مجلة اللواء، العدد السابق، ص ٢٥؛ رحومة، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (٣٠) ارتفع معدل مشاركة المرأة الليبية في العمل إلى ١٤,٥% في علم ١٩٨٥، ووصل في عام ١٩٨٩ إلى ١٧,٤%.
- الطولي، المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٢٨.
- (٣٢) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ٥٩.
- (٣٣) محمود، المصدر السابق، ص ٤٢٦؛ صبحي محمد قنوص، ليبيا الثورة في ثلاثون عاماً (التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، دار الجماهيرية، ط٣، (ليبيا، ١٩٩٩)، ص ٥٥٥.
- (٣٤) زيد، المصدر السابق، ص ٤٣؛ عبد السلام، قجام، المصدر السابق، ص ٩٣.
- (٣٥) وزارة الاعلام، منجزات ثورة الفاتح، ص ١١٥.

- (٣٦) رحومة، المصدر السابق، ص ١٢٠.
- (٣٧) مجلة المجالس الكويتية، العدد (٣٣٧)، تشرين الاول، الكويت، ١٩٧٧، ص ١٧؛ عبد السلام، قجام، المصدر السابق، ص ص ٩٤-٩٥؛ رحومة، المصدر السابق، ص ١٢٠.
- (٣٨) Libya history background, international journal. www.ijsr.net.
- (٣٩) داود سليمان رضوان، محمد عبد السلام جبر "العلم والتقنية من التنمية في الجماهيرية"، مجلة الثقافة العربية، العدد (٤)، نيسان، طرابلس، ١٩٧٦، ص ٢٠؛ علي قجام، "الثورة على طريق البناء والتعمير" جريدة الفجر، العدد (١١٣٥)، ليبيا، ١٩٧٦، ص ٢.
- (٤٠) ينظر : وزارة الاعلام، ثورة الفاتح من سبتمبر، ص ١٢٥-١٣٢؛ عبد السلام، قجام، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (٤١) رضوان، المصدر السابق، ص ٢٠؛ وزارة الاعلام، منجزات ثورة الفاتح، ص ١٢٦.
- (٤٢) رحومة، المصدر السابق، ص ص ٤١-٤٣.
- (٤٣) زيد، المصدر السابق، ص ص ٤١-٤٢.
- (٤٤) مؤلف مجهول، "الصفحة العاشرة في سجل انساني حافل"، مجلة الثقافة العربية، العدد ١٠، السنة السادسة، (ليبيا، ١٩٧٩)، ص ٢٩.
- (٤٥) مجلة اللواء ، المصدر السابق، ص ٣١.
- (٤٦) زيد ، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤.
- (٤٧) مجلة اللواء ،المصدر السابق ، ص ٣٠.
- (٤٨) عبد الحكيم عمار نابي، النظام السياسي والتنمية الاقتصادية في ليبيا (١٩٦٩-١٩٩٢)، اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام، (ليبيا، ٢٠٠٦)، ص ص ٤٢١-٤٢٢.
- (٤٩) عبد الباري خليل القماطي، قراءات في التاريخ الليبي (التنمية الحضرية والريفية وتطورات الاسرة الليبية)، منشورات مكتبة طرابلس العلمية، (طرابلس، ٢٠٠٤)، ص ص ١٧٧-١٧٨.
- (٥٠) هداية سالم السلطان، "سنوات من عمر الثورة" مجلة المجالس، العدد ٢٠٧، (الكويت، ١٩٧٣)، ص ٨٣.
- (٥١) للتفاصيل ينظر : قنوص، المصدر السابق، ص ص ٤٨٦-٤٩٠.
- (٥٢) السلطان ، المصدر السابق، ص ٨٣.
- (٥٣) نابي، المصدر السابق، ص ٤٢١.
- (٥٤) في عام ١٩٦٥ تم تشكيل الاسطول الجوي الليبي والذي بدأ بطائرتين من نوع (كارافيل)، ثم زود بطائرتين من (فوكر ٢٧.دي سي)، والتي استمر العمل بها إلى عام ١٩٦٩ ، إذ زود الاسطول الجوي بطائرات بوينج ٧٢٧ وفوكر ٢٧. ينظر ، المصدر نفسه، ص ص ٤٢١-٤٢٢.
- (٥٥) السلطان، المصدر السابق ، ص ٨٣.
- (٥٦) نابي، المصدر السابق، ص ٤٢٢.
- (٥٧) قنوص، المصدر السابق، ص ص ٤٨٦-٤٩٠.
- (٥٨) السلطان، المصدر السابق، ص ٨٠.

References :

-AbdulMo'min , Ali Mo'amar , Oil monetary income and social development in Libya 1960-1990 , unpublished M.A.Thesis , college of higher studies , Jordanian university (Jordan 1996)

-
- Abdulsalam AbdulGhafir , Kacham Ali , achievements of 1st September revolution in 6 years , Arabic culture magazine , No (9) , September , Tripoli 1979
 - Agella AH Elabbar, National Libyan public education reform: Entire Transformative Strategies, 20202026, American journal of Educational Research, vol,5, No.10, 2017,
 - AlHawat , Ali , Higher education in Libya : Fcats and Prospects , publishings of educational Libyan Library (Tripoli , 1996)
 - AlHis , Abdul Rahman Mahmoud : Libyan Kingdom during the reign of its hero honored king Idris I , House of literary publishings (Libya 1965)
 - AlSultan , Hidaya Salim , years of revolution age , Al-Majalis magazine , Vol 207 (Kuwait 1973)
 - AlTouli , Mohammed AbdulHameed , Economical and social status of Libyan woman and her participation in work , arts and science college magazine , AlMarj University , No.2 , 2nd year (Libya 1998)
 - AlArabi , Nasr eldeen Basheer , study of Historical side in Moa'mar AlKadafi's thoughts , publishings of Higher studies academy (Tripoli 2004)
 - Al-Farjani , Hasan Ramadan Ali , moderization in Libya , AlKuwait institute of economical palnning (Kuwait 1972)
 - AlKamati , Abdulbari Khalil , readings in Libyan history (urban and rural upgrades and Libyan family developments) Publishings of Academic Library of Tripoli (Tripoli 2004)
 - AlKihia , Mansour Omar , AlKadafi and policy of contradictions , reviewed by Yosuf AlMajrisi , Libyan studies center (Oxford 2007)
 - AlLiwaa magazine , the revolution continues against all odds , special eddition , beriut , September , 1975
 - Badreldeen Abas , achievements of social and economical developments in Arab Republic of Libya , AlShura magazine , No 4 , July (Libya 1976)
 - Baryoun , Abdulsalam , readings in Libyan economy 1969-1986 Dar AlFikr , Tripoli 1971
 - Faheem , Mohammed Mahir , women and 1st of September revolution , Arab culture magazine , Vol (10) , October (Libya 1979)
 - Helen Chapin Mets, Libya country study , federal research division, library of congress (Washington,1987).
 - Kardoos , Salah , Illiteracy plans in Libya , Teaching crowds magazine , No (32) , Vol (5) UNESCOM , (Baghdad 1978
 - Kajam , Ali , Revolution on the rout of building and reconsrtucting , AlFajr newspaper , No,1135 (Libya 1976
 - Kanous , Subhi Mohammed ,revolutionary Libya in 30 years (political , social and economical changes) , Dar AlJamahiria , 3rd edition , Libya 1999
 - Khalil , Khalida Ibrahim , Arabic summits conferences and Palestinian issue 1964-1978 , unpublished M.A.Thesis , college of Arts , University of Mosul , (Mosul 2003)
 - Kuwait Majalis magazine , No 337 , October (Kuwait 1977)
 - Libya history background, international journal. www.ijsr.net.
 - Libya history background, international journal. www.ijsr.net.
 - Mahmoud , Hasan Suleiman , Libya between past and present , Arab Record institution (Cairo 1962)
 - Mohammed Abdulrazak Manaa' , 1st of September revolution , aspects and prospects , Dar Maktabat AlFikr , 2nd edition , (Tripoli 1972)
 - Ministry of information , local , national and international achievements of 1st of September revolution 1969-1971 , state administerate of national guidance (Libya 1971)
 - Nabi , AbdulHakeem Ammar , political system and social development in Libya (1969-1992) General popular committee for culture and media (Libya 2006)
 - Nick Clark, Education in Libya, Wenr world education, july1, 2004. www.wenr.wes.org.

-
- Popular committee for education and scientific research national report of greater republic about illiteracy , continuous learning , and the related efforts (Libya 2009)
 - Radwan , Dawood Suleiman , Mohammed AbdulSalam Jabr , science and technology from development in republic , Arab culture magazine , No 4 , April , Tripoli 1976
 - Rahoma , Abdulsalam , Indicators of social developments in Libya , Aldar AlJamahirya (Tripoli 1988)
 - Unknown author , 10th page in a rich human record , Arabic culture magazine , No 10 , 6th year (Libya 1979)
 - Zaid Mohammed , about population and popular development , AlShura magazine , No.2 , February , Tripoli 1979